اقتصاد

الصناعيون يقترحون على اللجنة الاقتصادية السماح باستيراد ألواح الطاقة

المصري لـ«الوطن»: يبدو أن الحكومة حسمت أمرها ولن تتراجع عن القرار الخاص ببيع الكهرباء بسعر التكلفة

| هناء غانم

رئيس اتحاد غرف الصناعة غزوان المصري قال لـ«الوطن»: يبدو أن الحكومة حسمت أمرها بأنها لن تتراجع عن القرار الخاص ببيع الكهرباء بسعر التكلفة ١٩٠٠ ليرة سورية، معتبرة أن أي سعر أقل من السعر المقرر هو بمنزلة دعم.

مضيفاً: إن التوجه الحكومي اليوم بموضوع الدعم محدد لقطاعات أخرى وحسب الأولوية، علماً أن السعر المحدد هو أعلى من الأسعار العالمية، علماً أن الكهرباء بررت ارتفاع تكاليف إنتاج الكهرباء بسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والعقوبات الاقتصادية والحصار وغيرها.

وقال: بناء عليه يجب علينا كصناعيين البحث عن حلول بديلة تتناسب مع الظروف الراهنة وخاصة أن هناك مشكلات سوف تواجه الصناعة خلال المرحلة القادمة لذلك تم تقديم مقترحات باسم اتحاد غرف الصناعة إلى اللجنة الاقتصادية بأن الحل بات بالتوجه للطاقات المتجددة والسماح للصناعيين باستيراد ألواح الطاقة المتجددة، علماً أن وزارة الكهرباء كانت قد أصدرت قوانين وتعليمات جديدة بخصوص التشاركية بشركات كبيرة لإنتاج الكهرباء والتعاون مع أي صناعي بتركيب محطة طاقة متجددة.

وكانت وزارة الكهرباء قد أوضحت في بيان لها بما يخص التعرفة الكهربائية التي أقرتها وزارة الكهرباء للمشتركين الصناعيين ما يلي: وزارة الكهرباء تقوم بتأمين التغذية الكهربائية للمدن والمناطق الصناعية عبر اشتراكين، أحدهما معفى من التقنين كاملاً على مدار الساعة بسعر ١٩٠٠ ل.س للكيلو واط ساعي والآخر غير معفى من التقنين بسعر يتراوح من ٨٠٠ إلى ٩٠٠ ل.س للكيلو واط ساعي حسب مستويات التوتر الكهربائي.

وبينت الوزارة في بيانها أن هناك الكثير من المتغيرات التي نواجهها في الفترة الأخيرة تؤثر في قطاعي الكهرباء والصناعة كما هي الحال طوال سنوات الحرب التي لم تنته، وأهمها ارتفاع تكاليف إنتاج الكهرباء بسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وصعوبة تأمين قطع مستلزمات صيانة مكونات المنظومة الكهربائية في ظل الحصار الاقتصادي والعقوبات القسرية أحادية الجانب، علماً أن تكلفة إنتاج الكيلو واط ساعي هي ٢٢٠٠ ل.س وتباع للإخوة الصناعيين المشتركين على الخطوط المغذاة من التقنين بسعر ١٩٠٠ ل. س.

ثم عادت وزارة الكهرباء وأكدت أن هذا الإجراء تم اتخاذه لضمان استمرارية إنتاج الكهرباء وتأمين التغذية الكهربائية لكل المشتركين مع التأكيد على استمرارية تقديم كل الدعم لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية والحيوية.

يأتي البيان بعد يوم واحد من قرار رفع سعر الفيول إلى ٤٠٠ ألف للطن الواحد والذي أثار استياء كثير من الصناعيين حيث وصفوه بأنه قرار غير مدروس معتبرين أن رفع السعر خلال هذه الظروف الصعبة غير مناسب وأن ما يجب أن تقوم به الجهات المعنية حسب الصناعيين هو إعادة النظر بالقرار حفاظا على ما تبقى من الصناعة الوطنية.

وكان أمين سر اتحاد غرف الصناعة السورية أيمن مولوي قال لـ«الوطن» يبدو أن الصناعي خرج من دائرة الدعم بالمطلق سواء بالمحروقات أم الكهرباء التي أسعارها أغلى من دول الجوار والأسعار وارتفاعها يتحملها الصناعي وحده مشيراً إلى أن الدعم انحصر فقد بالمداجن وبعض الصناعات البسيطة.

ونبه الصناعي عبد اللطيف حميدة عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب قائلاً: نحن كصناعيين اليوم على أبواب كارثة حقيقية تهدد القطاع الصناعي الخاص ومن شأنها أن تؤدي لتوقف أغلب المعامل إن لم يكن كلها وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفيول والطاقة الكهربائية.

وقال: نأمل ونطالب كقطاع صناعي وطني أن يبادر الفريق الحكومي وصناع القرار لمراجعة فورية لأسعار الفيول والطاقة الكهربائية وتخفيضها بشكل مناسب وعادل يحقق المصلحة الوطنية ويسهم في تمكين المعامل من العمل والإنتاج والتصدير.

ورشة عمل حول منهجية الترميز الوطني للجهات العامة

معاون وزير الاتصالات لـ«الوطن»: يحتاج إلى تحديث عقب تغير الهياكل الإدارية للجهات الحكومية بعد إقرار مشروع الإصلاح الإداري

| رامز محفوظ

أوضح معاون وزير الاتصالات لشؤون التحول الرقمي محمد محمد أن الترميز الوطني للجهات العامة والخدمات والمراسلات الحكومية يحتاج اليوم إلى تحديث عقب تغير الهياكل الإدارية للجهات الحكومية بعد إقرار مشروع الإصلاح الإداري.

ولفت في تصريح لـ«الوطن» على هامش ورشة العمل التي حملت عنوان منهجية الترميز الوطني للجهات العامة والخدمات والمراسلات الحكومية، إلى أن منهجية الترميز تم إطلاقها منذ عدة سنوات وقامت الوزارات حينها ببناء جداول الترميز الخاصة بها، موضحاً بأن الترميز يقصد به أن يكون لكل وزارة كود خاص بها لاستخدامه بالمراسلات.

وقال: ناقشنا مع الجهات العامة موضوع المصاعب التي واجهتها أثناء تطبيق منهجية الترميز وعرضنا عليها مقترحاً جديد للمنهجية بحيث يصبح بها نوع من التوسع من أجل تذليل كامل الصعوبات التي واجهتها هذه الجهات بهدف الخروج بجداول ترميز جديدة.

وبيّن خلال الورشة أن الهدف من انعقاد الورشة عرض منهجية الترميز الوطني للجهات العامة والمراسلات، لافتاً إلى أنه خلال عام ٢٠١٨ تم بناء منهجية لترميز الوزارات والجهات التابعة لها بمعنى أن يكون لكل وزارة كود أو رقم ولكل الجهات الفرعية التابعة يوجد لها تسلسل أرقام إذ إن هذا التسلسل يجب استخدامه في ظل تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي، وبرزت الحاجة لانعقاد الورشة لتوضيح هذا الموضوع.

وأكد بأنه في حال اعتماد منهجية ترميز جديدة فإنه لن يتم فرضها على الجهات العامة إنما ستتم مناقشتها مع هذه الجهات بهدف الوصول إلى اتفاق حولها ومن ثم يتم العمل على اعتماد المنهجية الجديدة للترميز.

في السياق أوضح مدير التحول الرقمي في وزارة الاتصالات تامر تامر في تصريح لـ«الوطن» أن الورشة انعقدت عقب التعميم على جميع الجهات العامة من قبل وزارة الاتصالات من أجل دراسة ترميز الجهات العامة وليس ترميز السلع والخدمات، موضحاً أن منهجية ترميز السلع والخدمات تم إقرارها في مجلس الوزراء لترميز السلع والخدمات في موضوع الفوترة الإلكترونية وسلاسل التوريد وغيرها.

ولفت إلى أن الهدف من تطبيق منهجية ترميز الجهات العامة تسهيل المراسلات في ظل وجود منظومة المعاملات الإلكترونية والمراسلات الإلكترونية بشكل خاص.

وأشار إلى وجود ترميز سابق للجهات العامة لكن بسبب تغيير هيكليات الوزارات عقب مشروع الإصلاح الإداري ظهرت الحاجة لاعتماد ترميز جديد، وهناك مقترح لفصل ترميز الخدمات الحكومية عن ارتباطها بالجهات أو المديريات التابعة لها لأنه من الممكن أن تتغير المديريات لكن الخدمات لا تتغير بل تزيد.

وخلال شرح توضيحي عن المنهجية بينت مديرة الإستراتيجيات ودعم القرار في وزارة الاتصالات ميسون ياسين أن المنهجية اعتمدت من وزارة الاتصالات والتقانة عام ٢٠١٨ ومن ثم تم اعتمادها وإقرارها من رئاسة الوزراء عام ٢٠١٩ وكان الهدف منها إعطاء رمز رقمي ثابت شبيه بالرقم الوطني بحيث يميز جهة حكومية عن باقي الجهات الحكومية الأخرى ويميز خدماتها ومراسلاتها الحكومية وهذه المنهجية تشمل بداية ترميز الجهات الحكومية ومن ثم مراسلاتها ومن ثم خدماتها، والهدف من المنهجية أن يصبح هناك تبادل بيانات بين الجهات الحكومية وتسهيل الربط البيني بين قواعد البيانات كاملة إضافة إلى الحصول على إحصاءات على مستوى الحكومة تكون دقيقة ومتكاملة بحيث يكون الرقم المعتمد للترميز وحيداً على مستوى القطر.

> مديرة الإستراتيجيات: الهدف إعطاء رمز رقمي ثابت شبيه بالرقم الوطني مميز لكل جهة حكومية

ولفتت ياسين إلى أن ترميز الجهات العامة يرمز رقمي موحد لها ولمراسلاتها وخدماتها، يمهد لتبادل بيانات سليم فيما بينها من خلال منظومة التوافق البيني للبيانات الحكومية، مشيرة إلى أن فريق الترميز في الوزارة اعتمد على المعايير العالمية وأفضل الممارسات لوضع منهجية الترميز المعتمدة للجهات العامة والخدمات والمراسلات الحكومية، مبينة أنه في حال إحداث وزارات جديدة أو جهات عامة أو إلغائها أو دمج أكثر من وزارة بـوزارة واحدة تحتفظ الجهات العامة برموزها لمدة عشرين عاماً تفادياً لحدوث أي أخطاء على مراسلاتها والخدمات التي تقدمها.

استثمار أموال الصندوق التعاوني لإنتاج ١٠٠ كيلو واط من الطاقة

مصدر في الكهرباء لـ«الوطن»: إعادة النظر في التفاهم بين الزراعة والكهرباء على الأراضي المخصصة لمشروعات الطاقة

| عبد الهادي شباط

يبدو أن تحفيز وزارة الكهرباء على تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة وصل إلى حد استثمار أموال الصندوق التعاوني العائد للعاملين في الوزارة حيث كشف مصدر في الوزارة لـ«الوطن» أنه يتم العمل على استثمار أموال الصندوق والمقدرة بنحو ١,٤ مليار ليرة بمشروع لإنتاج نحو ١٠٠ كيلو واط من الكهرباء وحالياً يتم الإعلان عن مناقصة خاصة لهذا المشروع المقرر تنفيذه في منطقة الكسوة بريف دمشق.

وبين المصدر أن هذه الأموال منذ سنوات في الصندوق من دون استثمار وفقدت جزءاً من قيمتها الشرائية جراء التضخم، ومن خلال هذا الاستثمار يتم الحفاظ على قيم هذه الأموال وتحقيق أرباح تعود بالنفع على العاملين المشتركين في الصندوق التعاوني وبالوقت نفسه تحقيق وإنتاج كمية من الطاقة الكهربائية ولو كانت بسيطة إلا أنها تأتي في إطار تشجيع وزارة الكهرباء على تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة مهما كان حجمها ونوعها لأن المهم هو رفد منظومة الكهرباء بالطاقة.

وفي الإطار الأوسع لتحفيز مثل هذه المشروعات أوضح المصدر أنه يتم العمل على إعادة النظر في مذكرة التفاهم المبرمة بين وزارتي الكهرباء والزراعة بخصوص الأراضي المسموح بترخيص وتنفيذ مشروعات طاقة متجددة (شمسية) لتوسع هذه الأراضي وخلق مرونة تسمح بالتوسع في استثمارات الطاقات المتجددة.

> تحديد أراضي أملاك الدولة التي يمكن إقامة مشاريع الطاقة عليها

وكانت «الوطن» طرحت هذه الإشكالية مؤخراً لجهة وجود مفارقة بحجم مشكلة الكهرباء غير مسموح بتنفيذ مشروعات الطاقات المتجددة (اللواقط الشمسية) إلا في مناطق الاستقرار الخامسة.

ذلك استناداً لورقة تفاهم (محضر اتفاق) بين وزارتي الزراعة والكهرباء حيث تستطيع المديريات المعنية في الوزارتين توضيح هذه المناطق (الاستقرار الخامسة) للراغبين في الاستثمار في قطاع الطاقات المتجددة عبر الخرائط لديهم التي توضح أن معظم هذه المناطق هي (البادية السورية) التي تم تلوينها بالأصفر (لون الصحراء).

حيث طرحت «الوطن» تساؤلات منها هل حصر السماح بتنفيذ مشروعات اللواقط الشمسية (ألواح الطاقة) في أراضي البادية التي تعاني حالة شبه انعدام للبنية التحتية وعدم توفر الطرقات وعلى التوازي للظروف الأمنية التي مازالت سائدة في مساحات مهمة من البادية، يشجع ويحفز (فعلاً) على جذب مشاريع الطاقات المتجددة التي تمثل ضمن الظروف العامة التي يعاني منها البلد في قطاع الكهرباء (أزمة الكهرباء) سببتها حالة الحصار والعقوبات التي تحول دون وصول حوامل الطاقة اللازمة.

علماً الاتفاق بين الكهرباء والزراعة الذي استند لتوصية اللجنة الاقتصادية ولجنة الموارد والطاقة الموافق عليها من رئيس مجلس الوزراء بخصوص التنسيق مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي لإعداد خريطة بالأراضي المخصصة لمصلحة وزارة الكهرباء لطرحها للاستثمار بمشاريع الطاقة المتجددة خالية من الإشغالات لتمكين المستثمرين من إقامة مشاريعهم.

واشتملت أهم مواد نص محضر الاتفاق بين وزارتي الزراعة والكهرباء على أن تقوم وزارة الكهرباء بالتعاون مع الجهات المعنية في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي – هيئة التخطيط الإقليمي وزارة الإدارة المحلية والمحافظة المعنية بتحديد المواقع الجغرافية من أراضي أملاك الدولة التي تتوافر فيها الشروط المناسبة لإقامة مشاريع الطاقة المتجددة وبما لا يتعارض مع خطط الوزارات والجهات العامة ذات الصلة، وأن تكون هذه المواقع في منطقة الاستقرار الزراعي الخامسة غير القابلة لاستخدامها للزراعات المروية أو الرعوية، أما مشاريع طاقة الرياح فيمكن أن تكون في كل الصفوف التي تتوافق مع أحكام البلاغ رقم ١٧/١٥ب تاريخ ١/٦/٢٠٢٢.

كما تقوم وزارة الكهرباء ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بعرض هذه الأراضي على المستثمرين لتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة بموجب عقد نموذجي لاستخدام الأرض يوقع بين وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والمستثمر، يراعى فيه الاشتراطات التالية:

تحدد وزارة الكهرباء نوع المشروع ومدة تنفيذه (وهي الفترة الواقعة بين تاريخ تسليم الأرض للمستثمر وحتى تاريخ التشغيل التجاري للمشروع) والمساحة المطلوبة كما تستوفي وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي إيجاراً عن مساحة الأرض المطلوبة خلال مدة التنفيذ بمقدار الحد الأدنى من قيمة الإيجار المعتمدة لأراضي أملاك الدولة لمصلحة الخزينة العامة للدولة.

أحجية اقتصادية في أسواقنا... ركود... وارتفاع أسعار!!

حزوري لـ«الوطن»: كسوة الطفل تصل إلى ٧٠٠ ألف ليرة

الأزعط لـ«الوطن»: معظم الإقبال على ألبسة الأطفال رغم ارتفاع أسعارها

| جلنار العلي

أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة حلب الدكتور حسن حزوري في تصريح لـ«الوطن» أن كسوة العيد للطفل الواحد تتراوح بين ٥٠٠–٧٠٠ ألف ليرة، أي إن رب الأسرة يحتاج إلى ١,٥–٢,١ مليون ليرة في حال كان لديه ثلاثة أطفال، واصفاً هذه الأسعار بأنها لا تتناسب بالمطلق مع مستوى الدخل.

وأوضح حزوري أن هذه الأسعار للملابس ذات الجودة المتوسطة، وقد حظي المواطن بأن موسم الأعياد يترافق مع فترة التخفيضات على الألبسة الشتوية والربيعية وهذا ما ساهم بتخفيف العبء عليه، لكون أسعار الألبسة الصيفية مرتفعة جداً.

ورأى حزوري أن الحكومة غير قادرة على أن تتدخل في هذا الواقع إلا من خلال زيادة الدخل، فمهما فعلت وقامت بمهرجانات تبيع بأسعار التكلفة فهي لن تستطيع أن تحدث أثراً كبيراً، وخاصة أن تلك المهرجانات لا تتجاوز نسبة التخفيضات فيها الـ١٠ بالمئة فقط.

وتابع: «قبل عدة أيام قام أحد مصارف التمويل الأصغر بمنح سلفة لموظفين القطاعين العام والخاص والعسكريين والمتقاعدين بمقدار مليون ليرة، مع فوائد خلال فترة التسديد، وذلك لتأمين مستلزمات العيد، إلا أن هذا الإجراء سيزيد من الأعباء على الموظف خلال الأشهر القادمة من خلال ما سيترتب عليه من مبالغ يجب تسديدها».

من جانبه، بين نائب رئيس جمعية حماية المستهلك ماهر الأزعط في تصريح لـ«الوطن»، أن الجمعية أجرت استبياناً لأسواق الصالحية وشارع الحمراء وباب توما والحميدية، إضافة إلى الأسواق الشعبية، فتبين أن معظم الإقبال كان على الألبسة الولادية، لأن الأب مجبر على شراء ملابس لأطفاله لكون ملابس العام الماضي لم تعد تناسبهم، مشيراً إلى أن الإقبال على الألبسة ذات الجودة العالية أقل مما كان عليه في العام الماضي، في حين قدرت نسبة المقبلين على شراء الألبسة الشعبية بـ٤٠ بالمئة من مجمل المتسوقين، ووصلت إلى ٥٠ بالمئة بالنسبة للألبسة ذات الجودة المتوسطة، مشيراً إلى أن القوة الشرائية للمواطنين أصبحت شبه معدومة.

وأشار الأزعط إلى وجود ركود مخيف في أسواق القصاع وباب توما، والمحال الشعبية في منطقة الحميدية والحريقة، بسبب الارتفاع الكبير للأسعار، على الرغم من عيدي الفصح والفطر.

وأعطى الأزعط لمحة عن أسعار ألبسة الأطفال، فقد وصل سعر البنطال والكنزة «جودة دون المتوسط» للطفل بعمر سنة ونصف السنة، إلى ١٥٠ ألف ليرة، وقد تصل أسعار القطعتين إلى ٣٠٠ ألف ليرة إذا كانت الجودة جيدة، لافتاً إلى أن أسعار ألبسة الأطفال تفوق أسعار الألبسة الرجالية والنسائية، معيداً ذلك إلى أن أغلب أصحاب المعامل لم يقوموا بتقديم بيانات تكلفة لتلك الألبسة، فقاموا بالتسعير وفقاً لأهوائهم، وقد تبين ذلك من خلال العينات التي تسحبها دوريات حماية المستهلك في جولاتها.

إلى ذلك، أشار الأزعط إلى أن الجمعية حيال واقع الأسعار الحالي، أوعزت بكتب إلى مديريتي التجارة الداخلية في دمشق وريفها، وتم سحب عينات من أسواق عديدة، ويحتاج الأمر إلى عدة أيام للبت بواقع هذه الضبوط.